

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### المُدَافَةُ فِي إِحْدَى رِوَايَاتِ الْمُضَايِقَةِ

لقد اتَّكَأُوا أَيْضًا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمُؤْثِرَةِ عَنْ «الشَّيخِ الْمُفْقِدِ فِي الرِّسَالَةِ السَّهْوِيَّةِ» [1] عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ» [2] فَاسْتَبَطُوا فُورَيَّةَ الْفَائِتَةِ إِذْ لَا صَلَاةَ صَحِيحةٌ بِحَقِّ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ.

وَلَكِنْ قَدْ هاجَرَ الْجَوَاهِرُ اسْتِدَالَاهُمْ قَاتِلًا: وَ النَّبُوِيُّ:

1. المرسل الذي لم يوجد في الأصول المعدّة لجمع الأخبار.

2. محتمل:

Ø لإرادة نفي الكمال مطلقاً للنافلة غير الراتبة و نحوها (إإن فاتته صلاة فلا يتنفل) و الفائتة في وقت الحاضرة (بحيث لا يشتغل بالفائتة) بناءً على استحباب تقديمها على الفائتة.

Ø أو على نفيه (الكمال) في خصوص الأولى (أي النافلة) بشهادة النبوي الآخر الصحيح: «إذا دخل وقت مكتوبة فلا صلاة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة» [3] (و حيث قد علمنا خارجاً أن النافلة سليمة و صحيحة فتحمل على نفي الكمال تجمعاً عرفياً).

3. و إلّا إرادة نفي الصّحة منه (النبوي الأول) للنافلة و الحاضرة أو الأخيرة خاصة لمن عليه صلاة فائتة حتى يكون حجّة للخصم (أي المضايقة) لا دليل عليها (أي لا دليل أن نفسّرها: لا صلاة حاضرة لمن عليه الفائتة).

4. بل يمكن معارضته (النبويين) باحتماله (النبوي الأول) في نفسه عدم صحة:

Ø الفائتة خاصة (لأنه قد أبطل الفائتة مع فعلية الحاضرة أي لا صلاة فائتة لمن عليه صلاة حاضرة وبالتالي ستقتصر الحاضرة على الفائتة).

Ø أو هي و النافلة لمن عليه حاضرة (أي لا صلاة نافلة مع الحاضرة وبالتالي لا يصلّي أيّاً من الفائتة و النافلة لوجود الحاضرة، فالتجمّيع العرفي بينهما يُنبع نفي الكمال أي لا صلاة كاملة فترة الحاضرة) بل لعله يلتزم به من يقول بوجوب تقديم الحاضرة كما نسب إلى ظاهر الصدوقين وغيرهما و إن كان قدمنا سابقاً أن مرادهما الاستحباب، فتأمل جيداً». [4]

فبالنّالي قد عكَسَ صاحبُ الْجَوَاهِرَ نَسْبَةَ النَّبُوَيْنِ حيث قد وَضَعَ الثَّانِي - فَلَا صَلَاةَ نَافِلَةٍ - قَرِينَةً لِحَمْلِ الْأَوَّلِ - لَا صَلَاةَ - عَلَى نَفِي

الكمال و الفضيلة بحيث لا يتسجل تضييق الفائمة.

ولكن نرُفِّضه:

· أولاً: كيف يحمل النبوى الثانى على نفي الكمال بينما فقرة «حتى يبدأ بالمكتوبه» ظاهرة بارزة تماماً في وجوب ترجيح المكتوبة بحيث ستبطل النافلة فترة الحاضرة، وبالتالي سيستقر التعارض بين النبوين إذ كلاهما يصرخان معاً على نفي الصحة فإن الأول قد أزال صحة الفائمة و النافلة – على الإطلاق – و الثاني قد ألغى صحة النافلة بالتحديد، فأين نفي الكمال؟

· ثانياً: أساساً إن م موضوعهما متغاير جنراً فالأول يتحدث حول الفوائد إذ صرّح قائلاً: «لمن عليه صلاة» فلفظة «على» تُعرب عن الوجوب والمكتوبة، بينما الثاني قد نصّ على النافلة فحسب، فمنذ البداية لم تحدث أية مصادمة بينهما قط.

وبالتالي إن الرواية تبدو صائبة و داعمة لفكرة المضايقة.

---

[1] الرسالة السهوية ص ١١.

[2] نورى حسين بن محمدتقى. مستدرک الوسائل. Vol. 3. ص160 بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[3] الوسائل – الباب – ٦١ – من أبواب المواقف – الحديث ٦.

[4] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص98 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.